محددات المقاولاتية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991–2020

Determinants of entrepreneurship in Algeria: econometrics study during the period 1991-2020.

بدراوي شهيناز*

مخبر البحث في النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA،

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

badraoui.chahinez@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/06 تاريخ القبول: 2023/04/02 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:

لقد أصبحت المقاولاتية في معظم دول العالم محورا أساسيا للتطور وتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والابتكار، وهذا ما أدى إلى اهتمام الباحثين وصناع القرار من مختلف المستويات للبحث في العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى النشاط المقاولاتي. وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة دراسة محددات المقاولاتية في الجزائر بتطبيق نموذج التكامل المشترك خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020 على متغير المقاولاتية الممثل بمؤشر العمل لحساب الخاص باعتباره متغيرا تابعا، ومتغيرين مستقلين هما البطالة والنمو الاقتصادي بصفتهما من محددات المقاولاتية. وقد أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة FMOLS تبين أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط سلبيا مع متغير المقاولاتية والعكس بالنسبة لمتغير البطالة الذي ارتبط ايجابيا مع النشاط المقاولاتي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية؛ نمو اقتصادي؛ بطالة؛ نموذج التكامل المشترك؛ طريقة المربعات الصغرى المصححة.

Abstract:

In most countries of the world, entrepreneurship has become a key axis for development, economic development, job creation and innovation, and this has led to the interest of researchers and decision-makers from different levels to research the factors that can have an impact on the level of entrepreneurial activity. Accordingly, this research paper aims to try to study the determinants of entrepreneurship in Algeria by applying the co-integration model during the period from 1991 to 2020 on the entrepreneurial variable represented by the self-employed labor index as a dependent variable, and two independent variables, unemployment and economic growth as determinants of entrepreneurship. The empirical results showed a simultaneous integration relationship between the variables in the long run, and using the corrected least squares method FMOLS, it was found that the economic growth variable was negatively associated with the entrepreneurial variable and vice versa for the unemployment variable, which was positively associated with entrepreneurial activity in Algeria.

Key Words: Entrepreneurship; Economic Growth; Unemployment; Co-integration model; Fully Modified Least Squares Method.

JEL Classification: L26; O47; E24.

*مرسل المقال: بدراوي شهيناز (*badraoui.chahinez@gmail.com*)

المقدمة:

عرف العالم العديد من التغيرات الاقتصادية، وذلك بعد تذبذب أسعار النفط العالمية والتي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وعليه أصبح من الضروري البحث عن بديل عاجل لتمويل التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط، هذا ما دفعها إلى الاهتمام بقطاع المقاولاتية باعتبارها إحدى الدعائم الاقتصادية التي لها دور محوري في الإنتاج، التشغيل، زيادة الدخل، الابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

والجزائر باعتبارها من الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط، فقد شهدت هي الأخرى عدة أزمات لها علاقة بالبترول أثرت سلبا على اقتصادها لأنه المورد الوحيد لتمويل التنمية فيها منذ الاستقلال رغم تنوع الثروات المادية والبشرية، ما أجبرها على البحث هي الأخرى عن بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من تبعيتها للنفط، فقد تبنت موجة من الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت فيها على المقاولاتية كآلية لتحقيق نموها الاقتصادي ومحاربة البطالة.

وما يمكن ملاحظته أيضا، هو اختلاف مستوى النشاط المقاولاتي من بلد إلى آخر، وحتى في نفس البلد من وقت إلى آخر، وهذا حسب طبيعة العوامل التي تؤثر فيه يمكن تسميتها محددات يتوقف عليها النشاط المقاولاتي، وعلى أساسها يتم وضع السياسات المناسبة التي تهدف إلى زيادته والذي بدوره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمعات.

الإشكالية: رغم أنه من الصعب الاتفاق بشأن المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو بآخر على المقاولاتية، إلا أن تحديدها ومعرفة أثرها أصبح أمرا حتميا في كل البلدان على غرار الجزائر، وهذا ما سنحاول بالضبط معرفته في هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهو أثر المحددات الاقتصادية على المقاولاتية في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم والمقاربات النظرية للمقاولاتية؟
- ما هي محددات المقاولاتية؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر محددات اقتصادية للمقاولاتية؟
- ما هي طبيعة أثر المحددات الاقتصادية على المقاولاتية في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ايجابية وطردية بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- توجد علاقة ايجابية وطردية بين معدل البطالة والنشاط المقاولاتي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- محاولة تحديد المفاهيم الأساسية للمقاولاتية مع تسليط الضوء على مختلف محدداتها.
- معرفة المحددات الاقتصادية وأثرها على المقاولاتية.

– تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر.

– محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي يبين أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة 1991-2020.

منهجية الدراسة: بغية معالجة هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل عرض المفاهيم الأساسية للمقاولاتية، محدداتها، وتشخيص وضعيتها في الجزائر، كما سيتم اعتماد المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر النمو الاقتصادي والبطالة على المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020 باستخدام نموذج **التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى المصححة**، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Eviews 10**.

I. المقاولاتية .... مفاهيم ومقاربات نظرية:

1. مفهوم المقاولاتية والمقاول:

لقد ناقشت الأدبيات موضوع المقاولاتية باعتبارها مجال علمي يسعى إلى فهم كيفية اكتشاف الفرص التي تترجم على أرض الواقع في شكل سلع وخدمات مستقبلية، بحيث لا يزال الاهتمام بدراسة موضوع المقاولة يتزايد يوما بعد يوم فتعريف هذا المصطلح لازال محل جدل ونقاش بين الباحثين الأكاديميين إذ أنه ولحد الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد، فبحكم الطبيعة المعقدة والغير متجانسة لظاهرة المقاولة اضطر كل باحث إلى تعريفها حسب وجهة نظره وتفكيره.

ويعود مفهوم المقاولاتية إلى القرنين 19م و20م فقد اختلفت وجهات النظر حول تعريفها لدى المفكرين ومن بينهم نجد Richard Cantillon الذي يعتبر صاحب الفضل في استخدام مفهوم المقاولاتية في النظرية الاقتصادية للمرة الأولى، بحيث يعد Drucker Ferdinand Peter من الأوائل الذين أشاروا إلى مفهوم المقاولاتية وذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات المقاولاتية، وقد عرفها على أنها: "هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، أي أنها فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة" (Sarimah Hanim Aman Shah, 2010)، وقد تم تعريفها من طرف Bruch 1986 بأنها: "مجموعة أنشطة تقدم على الاهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات، والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المنشآت" (الشميمري، 2019). أما Dollinger 1995 فقد عرف المقاولاتية بأنها: "عملية إيجاد منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد"، ويقصد بها أيضا أنها: "خصائص، وسلوكيات تتعلق بالابتداء بعمل، والتخطيط له، وتنظيمه، وتحمل مخاطره، والإبداع في إدارته" (صقر، 2020)، كما تعرف على أنها: "حلقة الوصل بين الفرص المربحة والفرد المغامر، كونها عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به" (Robert D. Hisrich, 2017)، أو هي "عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت

والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل الفكر الإستراتيجي وانعكاسات المخاطرة المصاحبة واستقبال المكافئة الناتجة بما يحقق تراكم الثروة، أي أنها إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطر".

ومن أبرز الصفات التي تميز المقاولة عن باقي المشروعات، نذكر منها: (مخوخ، 2020)

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية.
- تتميز ببساطة هيكلها التنظيمي، حيث أن الإدارة تكون مباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن التخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشروعات لمحدودية رأس المال المستثمر وببساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- تتمتع بقدرة من التكيف وفقا لظروف السوق سواء كانت من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية.

وفيما يخص المقاول فقد أعطى Jean-Baptiste Say تفسيرا مختلفا للمهمة الريادية (المقاولاتية)، بحيث اعتبر المقاول كمدير للمؤسسة ومساهم في عملية الإنتاج أي أن المقاول بمثابة العامل الرئيسي للإنتاج في الاقتصاد بدلا من التركيز على دوره من حيث المخاطر، كما شدد ساي على أن نوعية المقاول تأتي من الحكم والتصرف الجيد. وتجدر الإشارة أن المقاول أصبح عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية Schumpeter والذي يرى أن المقاول قبل كل شيء هو "شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في: صنع منتج جديد، استعمال طريقة جديدة في الإنتاج، اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق، اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف مصنعة، أو إنشاء تنظيمات جديدة" (شهيد، 2018). أما Drucker فقد عرفه بأنه شخص فقط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة ويكمن جوهره في أنه يجعل التغيير شعارا له، فهو ليس بالمضارب ولا الرأسمالي ولا الأجير (حمزة، 2017). في حين أن Cantillon عرف المقاول على أنه الشخص الذي يتولى دورا نشطا على تحمل المخاطر في متابعة مختلف الفرص، بطريقة عقلانية فيما يتعلق باتخاذ القرارات، كما يتولى نمط الإدارة داخل منظمته (العايب، 2017). كما ينظر أيضا للمقاول أو صاحب المشروع على أنه شخص متخصص في تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، يؤثر على موقع وشكل واستخدام المنتجات أو الموارد أو المؤسسات (حبيبة، 2019).

وعلى هذا الأساس لابد أن تتوفر في المقاول مجموعة من المواصفات التي تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، ومن بين هذه الصفات: (عماد، 2020)

– **الحاجة للإنجاز**: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

– **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

– **الرؤية المستقبلية:** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

– **التضحية والمثابرة:** حيث أن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها يكون من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية.

– **المسؤولية الكاملة:** فالمقاول باختياره لهذا المنهج عليه تحمل العواقب، فنجاح أو فشل مشروع يكون على عاتقه وهو نتيجة للقرارات التي اتخذها، لذلك فهو مسؤول على كل النتائج المترتبة على هذه القرارات.

– **الرغبة في الاستقلالية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية.

– **القدرة على الإقناع:** يجب أن يمتلك المقاول القدرة على إقناع الآخرين، وتحفيزهم للتحرك في اتجاه محدد في جو من اللياقة والمرونة.

2. محددات المقاولاتية:

تسعى العديد من الدراسات سواء النظرية أو التجريبية إلى تحديد العوامل التي تحفز أو تعيق المقاولاتية، حيث أن هذه العوامل تتشكل من خلال ترابط مجموعة واسعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية والشخصية (Sternberg, 2005). وقد أشار Giannetti سنة 2004 إلى أن المحددات الشخصية والبيئية هي الأكثر تأثيرا على المقاولاتية بينما تبقى العوامل الاقتصادية (أي الخصائص الاقتصادية للمنطقة التي يتواجد فيه المقاول) من أهم عناصر البيئة التي تؤثر وتتأثر بالمقاولاتية، وعليه سوف نقوم بعرض هذه المحددات مع الإشارة إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها مجال الدراسة:

1.2. المحددات الفردية:

تتمثل في مجموعة من العوامل والتي تعبر عن مواصفات وقدرات المقاول الشخصية التي يحتاجها لإدارة مشروعه، ويقصد بذلك تحديد طرق تصرفه على حسب المواقف نذكر منها: الحاجة للإنجاز، الميل للمخاطرة، التحكم والمراقبة، الثروة، التعليم، السن، الخبرة المهنية، المهارات. (محمد، 2021)

2.2. المحددات البيئية:

تعتبر هذه العوامل حافزا للنشاط المقاولاتي والتي تزيد من استغلال فرص المقاولاتية، حيث أن المقاولون يرتبطون ارتباطا وثيقا بالبيئة التي يمارسون فيها أنشطتهم. ويمكن تعريف بيئة الأعمال على أنها مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد بينت الدراسات التجريبية التي اهتمت بالبيئة المقاولاتية أهمية هذه العوامل واعتبرتها من محددات المقاولاتية كالدعم المالي والسياسات والبرامج الحكومية، البحث والتطوير، البنية

التحتية، الملكية الفكرية والتشريعات، المعايير الاجتماعية والثقافية، المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب (Gnyawali, 1994).

3.2. المحددات الاقتصادية:

يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، التضخم، سعر الصرف،...إلخ من العوامل التي تتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تؤثر وتتأثر بالنشاط المقاولاتي، حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هما من المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة التي تؤثر عليه (وهما متغيران يعبران عن النمو الاقتصادي في أي بلد)، وذلك لأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على مجموعة واسعة من السلع والخدمات والتي من شأنها تحفيز النشاط المقاولاتي (Minniti, 2010). وقد اختلفت الدراسات التجريبية التي أجريت حول العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمقاولاتية، فمنها من توصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما خاصة في الدول النامية ومنها من وجدت علاقة ايجابية في الدول المتقدمة(Arin, 2014) . أما بالنسبة لمعدل البطالة فمعظم الأبحاث أشارت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين البطالة والمقاولاتية، حيث يشير الاتجاه الأول إلى أن المقاولاتية والبطالة تربطهما علاقة سلبية (أي كلما زاد النشاط المقاولاتي انخفضت معدلات البطالة) وهذا وفق نهج Schumpeter، والعكس بالنسبة للاتجاه الثاني الذي يشير إلى أن زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى رفع مستويات المقاولاتية (Parker, 2004) . وفيما يخص معدل التضخم فهو يعمل على إعاقة وتثبيط روح المقاولاتية ويجعل بيئة الأعمال غير مناسبة، بالإضافة إلى أنه قد يعرض رجال الأعمال للخطر بسبب عدم اليقين والاختلاف بين الأسعار الحقيقية والاسمية (Madsen, 2003).

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المقاولاتية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ومن أهم فوائدها:

- توفر فرص العمل، وذلك من خلال امتصاصها للبطالة.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير.
- قدرة المقاولات في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة.
- العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية مثل: تعبيد الطرق، مشروعات البناء.
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، ويصاحب هذا التنافس منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.

3. واقع المقاولاتية في الجزائر:

قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة لنشاط المقاولاتية ومؤسساتها الخاصة في نهاية الثمانينات، كما قامت باستحداث مجموعة من الآليات التي من شأنها

ترقية المقاولاتية وذلك بإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، والعديد من الأجهزة التي جاءت قبل وبعد التعديلات الجديدة التي أدخلتها الجزائر ابتداء من سنة 2001 (**خضر، 2019**) والمتمثلة في:

- أجهزة المرافقة: تتضمن مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وتجسيدا لمشروع إقامتها قامت الجزائر بإنجاز عدد منها في بعض ولايات الوطن، وقد بلغ عدد المشاريع المنشأة عبر المشاتل منذ 2011 إلى غاية 2017 حوالي 425 مؤسسة، والمشاريع المنشأة عبر مراكز التسهيل 1048 مؤسسة سنة 2016 (عيواج، 2021).

- أجهزة الدعم وصناديق ضمان القروض: التي تعمل على مساعدة الشباب البطالين من أجل إنشاء مشاريعهم الخاصة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا)، حيث تم قبول 6475 ملفا لتعويض ديون المؤسسات المتعثرة من مختلف القطاعات (الزراعة، الصيد البحري، الصناعة، البناء والخدمات) بما يفوق 1074 مليار سنتيم خلال سنة 2021. وكذلك الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وقد بلغت عدد المشاريع الممولة من طرفه ومن مختلف القطاعات أيضا 160202 مشروعا بتكلفة قدرها 554.78 مليار دينار جزائري إلى جانب مرافقته لـ 128906 مؤسسة مصغرة بعد مرحلة الدخول في النشاط حسب تصريحات المدير العام للصندوق سنة 2022. وأيضا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تنوعت المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة في مختلف القطاعات خاصة المؤسسات المصغرة جدا وبلغ عدد القروض الممنوحة 801513 قرضا حسب إحصائيات سنة 2017. بالإضافة إلى صناديق القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في كل من صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فاطمة، 2022).

وتجدر الإشارة أنه ومنذ اهتمام الجزائر بالقطاع الخاص وتشجيعه وفتح مجال الاستثمار أمامه محاولة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب المؤسسات العمومية حيث بلغ عددها حوالي 1.193.339 مؤسسة سنة 2020 حيث أنشئت حوالي 574267 مؤسسة جديدة خلال العشر سنوات الأخيرة. وبالتالي فإن ما تجسده كل هذه الأرقام ما هو إلا دلالة على أن المقاولاتية موجودة فعلا في الجزائر رغم كل التحديات التي تواجهها.

II. الدراسات السابقة:

لقد أصبحت جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية في الفترة الأخيرة تولي اهتمام كبيرا ومتزايدا بالمقاولاتية، الأمر الذي دفعها إلى تحفيز وتشجيع الأفراد على ممارسة النشاط المقاولاتي. واستنادا إلى مقاربة **Schumpeter** سنة **1912** أصبحت المقاولاتية من بين المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، إذ لا يقتصر دورها على إنشاء المؤسسات فقط بل يرتبط هذا الدور بخلق فرص العمل وبالتالي الحد من البطالة، الابتكار، خلق الثروة، زيادة التنافسية والرفاهية. وكما ذكرنا سابقا بأن كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة هما من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر وتتأثر بالنشاط المقاولاتي، حيث أظهر العديد من الباحثين أن المقاولاتية ليست مفيدة

فقط وإنما ضرورية لتطوير اقتصاد أي بلد. وعليه سوف نقوم بعرض مجموعة من الدراسات التجريبية والتي عالجت موضوع محددات المقاولاتية، مع التركيز على عاملين باعتبارهما محل دراستنا القياسية هما النمو الاقتصادي والبطالة وكيف يؤثران على المقاولاتية:

جاءت دراسة **Castaño** سنة **2015** لمعرفة أثر العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المقاولاتية في 15 دولة أوروبية و 12 دولة من أمريكا اللاتينية، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى تم توصل إلى أن العوامل الاجتماعية (الحكم الراشد، الحرية الاقتصادية) تؤثر إيجابا على النشاط المقاولاتي في كلتا المجموعتين، ولكن يبقى التأثير في الدول الأوروبية أكبر منه في أمريكا اللاتينية، ونفس التأثير الايجابي للعوامل الثقافية (قمع الفساد، التعليم)، أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية (السياسات الاقتصادية، الأداء الاقتصادي، الابتكار، الانفتاح) فقد كان الأثر ايجابي في دول أمريكا اللاتينية أكبر منه في الدول الأوروبية، نظرا للأداء الاقتصادي العالي في هذه البلدان .**(Castaño, 2015)** كما حاولت دراسة **Halicioglu, F and Others** في نفس السنة إظهار أن التوجه نحو المقاولاتية هو أحد أهم الحلول للحد من البطالة، وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL على 28 دولة للفترة الممتدة من 1986-2013 جاءت النتائج متوافقة مع مقاربة أثر اللاجئ، التي تشير إلى وجود فرضيتين: تستند الأولى على نظرية اختيار الدخل "أي عند ارتفاع مستويات البطالة تؤدي إلى الزيادة في إنشاء الأعمال الخاصة على أساس أن تكلفة الفرصة البديلة لبدء الشركة أقل" وهذا بالنسبة لنتائج بلجيكا وكندا والسويد والمملكة المتحدة، أما نتائج اليونان ولكسمبورج والبرتغال توافقت مع الافتراض الثاني فكان "أن تأثير البطالة قد يكون سلبي على العمل الحر لأن العاطلين عن العمل لا يفقدون وظائفهم فحسب بل هم في الحقيقة لا يملكون حتى رأس المال البشري اللازم والمهارات المطلوبة لإنشاء الأعمال الجديدة" **(Halicioglu, 2015)**. أما دراسة **M.Adusei** سنة **2016** تضمنت اختبار دور المقاولاتية على النمو الاقتصادي في إفريقيا، باستخدام بيانات البانل لـ 12 دولة افريقية في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2011، وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات على رأسها معدل النمو الاقتصادي ومؤشر عدد المؤسسات الجديدة كل سنة في كل بلد للتعبير عن المقاولاتية ومؤشرات التحكم المتمثلة في: مؤشر التطوير المالي، مؤشر التضخم، مؤشر رأس المال البشري، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، مؤشر الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي، أظهرت النتائج الأثر القوي للمقاولاتية على النمو الاقتصادي وأن كل مؤشرات التحكم لها تأثير ايجابي **(Adusei, 2016)**. وفي نفس السنة جاءت دراسة كل من **Dvouletý. O and & Mareš. J** للتحقق ما إذا كان الأفراد في فترات ارتفاع معدل البطالة يتوجهون إلى النشاط المقاولاتي باستخدام بيانات اللوحة لمجموعة من البلدان والتي تضم كل من المجر، بولونيا، تشيكيا وسلوفاكيا خلال الفترة 1998-2014، وأشارت النتائج إلى أن لمعدل البطالة أثر ايجابي وقوي على المقاولاتية **(Dvouletý O. &., 2016)**. بينما هدفت دراسة **Rusu** سنة **2017** إلى البحث في تأثير بعض العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي وأخرى متعلقة بالفرد وبيئة الأعمال على النشاط المقاولاتي في 18 دولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2015، وبعد استخدام نماذج البانل أظهرت النتائج أن معدل التضخم، الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، الحصول على الائتمان، ومعدل الضريبة الإجمالي من بين مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط المقاولاتي، حيث كان لمعدلات الضريبة المرتفعة تأثيرا سلبيا على المقاولاتية في حين أن التدفقات الاستثمارية كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مما أدى إلى خلق فرص أعمال وتوسيع النشاطات **(Rusu, 2017)**. أما فيما يخص دراسة **Dvouletý** في نفس السنة وباستخدام نفس النموذج السابق (نماذج البانل) حول محددات المقاولاتية في دول الشمال الأوروبي للفترة من 2004-2013، بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين المقاولاتية ومعدلات البطالة ويفسر ذلك بتوجه الشباب العاطل نحو العمل للحساب الخاص، كما تؤدي زيادة نصيب الفرد إلى خلق نشاطات جديدة، وتعتبر الحواجز الإدارية عائقا أمام مسار المقاولاتية **(Dvouletý, 2017)**. في حين تناولت دراسة **Maria Saberi, Allam Hamdan** سنة **2018** دور تدخل الدولة في خلق بيئة مناسبة لتحفيز المقاولاتية على المساهمة في النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي خلال الفترة من 2006 إلى 2015 باستخدام معدل إنشاء مؤسسات جديدة تعبر على النشاط المقاولاتي ومعدل النمو الاقتصادي، وقد أظهرت نتائج بيانات البانل وجود علاقة غير معنوية بين متغيرات الدراسة، ولكن تحليل البيانات أظهر أن فعالية الحكومة والجودة التنظيمية لهما أهمية بالغة في تهيئة مناخ ملائم يساهم في إنشاء علاقة ايجابية بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي **(Maria Saberi, 2018)**. وبالنسبة لدراسة **ساسي محمد الأمين** سنة **2020** والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات البانل على عينة تتكون من 30 دولة خلال الفترة 1996-2018 بما فيها الجزائر، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لكل من المقاولاتية والبطالة وحرية الأعمال وحقوق الملكية على النمو الاقتصادي (**الأمين، 2020**). أما في سنة **2021** تضمنت دراسة **حبالي عبد المجيد، معاريف محمد** محددات المقاولاتية في الجزائر، حيث تهدف إلى البحث في تأثير العوامل الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الحرية المالية، النشاط الزراعي وقطاع الخدمات على النشاط المقاولاتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بينت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي ومعنوي لكل من الحرية المالية والبطالة على النشاط المقاولاتي (العمل للحساب الخاص)، ووجود أثر ايجابي غير معنوي لمؤشر النشاط الزراعي وقطاع الخدمات على المقاولاتية، في حين كان للتضخم أثر سلبي غير معنوي على المقاولاتية في الجزائر (**محمد، 2021**).

III. التحليل القياسي للنشاط المقاولاتي في الجزائر:

يتم تقييم النشاط المقاولاتي بمعرفة أدائه على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا ما أثبته الدراسات النظرية والتجريبية والتي تم تقديمها في المحاور السابقة الخاصة بدراسة مختلف محددات المقاولاتية من محددات فردية وبيئية واقتصادية وهذه الأخيرة ستكون محور دراستنا القياسية عن طريق اختيار عاملين منها هما النمو الاقتصادي والبطالة، وذلك من خلال الاعتماد على مختلف النماذج التي تفسر العلاقة الموجودة بين النشاط المقاولاتي والمتغيرات المفسرة له والمحددة لاستقرار الاقتصاد الكلي للدولة محل الدراسة.

1. نموذج الدراسة:

تستند الدراسة القياسية على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991 -2020)، واعتمادا على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت محددات المقاولاتية وكذلك تأثيرها على الأداء الاقتصادي وعلى أساس الإحصائيات المتوفرة لدينا، قمنا باختيار متغيرين اقتصاديين هما: معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للتعبير عن محددات المقاولاتية كمتغيرات مستقلة، حيث تم تحديد هذه المتغيرات الاقتصادية من خلال البيانات الإحصائية المنشورة من طرف البنك الدولي **BM** وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. وبالتالي سيتم صياغة النموذج التالي والذي من خلاله يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة:

$$SELF = f(GDPPC, UMPL)$$

والجدول التالي يتضمن التعريف بهذه المتغيرات التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه.

الجدول (01): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

رمز المتغير:	اسم المتغير:
SELF	– مؤشر العمل لحساب الخاص وهو يمثل المتغير التابع.
GDPPC	– معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
UMPL	– معدل البطالة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على متغيرات النموذج محل الدراسة.

2. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة لمحددات المقاولاتية والمذكورة سابقا، وذلك من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة الناتجة بين كل من النشاط المقاولاتي وتطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في دولة الجزائر والتي هي محل دراستنا، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

- **مؤشر العمل لحساب الخاص:** والذي يعبر عن المقاولاتية، ويعرف أيضا بمؤشر العمل الحر فهو يقيس عدد الأفراد العاملين لحسابهم الخاص أو مع شريك أو مع مجموعة من الشركاء أو في مؤسسة تعاونية، بحيث يشغلون النوع من الوظائف التي تعرف بأنها وظائف العمل الحر (الوظائف التي يتوقف مقدار التعويض المادي فيها مباشرة على الأرباح المتحصلة مما ينتجون من سلع وخدمات).
- **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** وهو يعتبر مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي عدد السكان.
- **معدل البطالة:** يعبر هذا المتغير عن نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، أي هو النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل من إجمالي السكان النشطين. أما فيما يخص

علاقة البطالة بالمقاولاتية فهي محل دراسات كثيرة تتميز بالتعقيد والغموض، فقد أظهرت بعض الدراسات أن البطالة تدفع إلى المزيد من المقاولاتية في حين أظهرت دراسات أخرى أن المقاولاتية والبطالة ترتبطان عكسيا.

3. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية بحيث لا يمكن اعتبار هده النظريات صحيحة ومقبولة ما لم يتم اختبارها قياسيا أو كميا، كما يجب أن يكون النموذج مستندا إلى قوة العلاقة النظرية بين المتغيرات الاقتصادية. لذلك سيتم من خلال هذا الجزء إجراء دراسة قياسية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام الأساليب الحديثة كطريقة التكامل المتزامن (Cointegration Test)، وبالتالي من الضروري إجراء اختبار السكون (Stationary) ثم نقوم باختبار التكامل لجوهانسون (Johansen) من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل والقصير، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين كل من المقاولاتية والنمو الاقتصادي والمقاولاتية والبطالة في اقتصاد الجزائر وذلك من خلال طريقة جرانجر (Granger) لاختبار السببية.

1.3. خطوات تقدير النموذج:

كما ذكرنا سابقا فإن هذه الدراسة ستقوم على التكامل المشترك ويعود السبب في اختيار هذا النموذج على غيره من النماذج إلى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، بالإضافة إلى تمتعه بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية الطويلة وتتضمن طريقة التكامل المشترك ما يلي:

أ. **اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:** تتمثل الخطوة الأولى في اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا وسنعتمد في هذه الدراسة على اختبار ADF (Augmented Dicky-Fuller 1979) (Dickey, 1981)، بحيث إذا وجدت السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى (Level) فيقال بأنها متكاملة من الدرجة صفر I (0) أما إذا تطلب أخذ التفاضل الأول (1st Difference) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة I (1) ، وفي حالة ما إذا تطلب الأمر أخذ التفاضل الثاني (2st Difference) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة I (2). ثم سنقوم في الخطوة الثانية باختبار PP (Phillips & Perron, 1988) (Philips, 1988)، والذي يتميز عن الاختبار السابق بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت (Heteroscedasticity). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار كل من ADF و PP عند المستوى والفرق الأول لجميع المتغيرات محل الدراسة:

الجدول (02): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات:	اختبار ADF		اختبار PP	
	المستوى:	الفرق الأول:	المستوى:	الفرق الأول:
SELF	-1.337720 (0.5976)	-2.097272** (0.0366)	-0.856920 (0.7873)	-2.196193** (0.0294)
GDPPC	-0.989444 (0.7430)	-6.953175*** (0.0000)	-1.985795 (0.2910)	-6.960422*** (0.0000)
UMPL	-0.620761 (0.8509)	-4.142330*** (0.0033)	-0.859391 (0.7865)	-4.123598*** (0.0035)

***، **، * تمثل استقرارية المتغيرات عند المستوى 1 %، 5 %، 10 % على الترتيب.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10.

انطلاقا من نتائج الجدول الصادرة عن اختبار **ADF** و **PP** نلاحظ بأن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند مستوياتها الأولى **(Level)** حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند المستويات 1**%، 5 %، 10**% ومنه قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة **Unit Root** وبالتالي تعتبر السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، ومع إعادة نفس الاختبارات للفروق الأولى تبين أن جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى معنوية **5 %** أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ومنها رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية عند التفاضل الأول.

ب. اختبار التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

- **المرحلة الأولى**: تحديد فترة الإبطاء المثلى Optimum Lags

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتم أولا حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي أقل قيمة لكل من AIC (Akaike Information Criteria) و SC (Schwarz Criteria) .

الجدول (03): عدد فترات الإبطاء.

عدد فترات الإبطاء:	AIC (Akaike Information Criteria)	SC(Schwarz Criteria)
0	14.19506	14.33780
1	9.509144*	10.08009*
2	9.596437	10.59559

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10.

بعد فحص عدد فترات الإبطاء أظهرت نتائج معيار **Akaike** ومعيار **Schwarz** بأن عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترة تباطؤ واحدة.

- **المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك لـ Johansen**

يتم اختبار التكامل المشترك لمعرفة عدد العلاقات التكاملية بين المتغيرات المدروسة وذلك بعد التأكد بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (نفس المستوى)، وعلى هذا الأساس نستنتج بأنه يوجد علاقة تكامل متزامن قي المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج. ومن أجل تأكيد هذا الاستنتاج سنستخدم في هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك لـ Johansen والذي يقدم طريقة مختلفة لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، بحيث يعتبر هذا الاختبار أعم وأشمل من خلال تقديم نتيجة اختبارا لأثر Trace (Johansen, 1990)، وهذا ما توضحه نتائج الجدول التالي:

الجدول (04): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen

Hypotheized NO. Of CE (s)	Eigenvalue	Trace statistic	0.05 Critical value	Pob**
R=O	564893.0	35.52696	29.79707	0.0098*
R≤1	334289.0	14.72286	15.49471	0.0651
R≤2	166411.0	4.550380	3.841466	0.0329*

- Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level *
- Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10.

اعتمادا على نتائج الجدول فإن اختبار **Johansen** يشير إلى وجود قيمتين معنويتين موجبتين **35.52696** و **4.550380** التي تعتبر أكبر من القيمة الحرجة **29.79707** و **3.841466** على التوالي عند مستوى معنوية 5% وباحتمال يقدر بـ **0.0098** و **0.0329** على الترتيب، كما نلاحظ من هذا الجدول بأن قيمتي اختبار **Trace** أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه تكامل مشترك لأن رتبة المصفوفة **π** تساوي 2 [**H0**: (r=2)] مقابل الفرضية البديلة [**H1**: (r>2)]، وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المفسرة (المستقلة) والمتغير التابع للنموذج في المدى الطويل.

أما نموذج جرانجر **Granger** فيستخدم في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وهناك أربع احتمالات لاتجاهات السببية **(Granger, 1969)**:

- اتجاه أحادي السببية من x إلى y.
- اتجاه أحادي السببية من y إلى x.
- سببية ثنائية الاتجاه.
- الاستقلالية.

الجدول (05): نتائج اختبار Granger للسببية (المقاولاتية – النمو الاقتصادي)، (المقاولاتية، البطالة).

Null Hypothesis	F statistics	Probability
GDPPC does not Granger Cause SELF	0.73759	0.4892
SELF does not Granger Cause GDPPC	2.11624	0.1433
UMPL does not Granger Cause SELF	9.72987	**0.0009****
SELF does not Granger Cause UMPL	0.52187	0.6003

*** معنوية عند المستوى 1%.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10.

الجدول رقم 05 يوضح لنا نتائج اختبار السببية بين كل من المقاولاتية والنمو الاقتصادي وبين المقاولاتية والبطالة في الاقتصاد الجزائري، بحيث بينت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، بينما توجد **علاقة سببية في اتجاه واحد (أي أحادية الاتجاه)** بين المقاولاتية ومعدل البطالة.

- **المرحلة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)**

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تأتي المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ **Vector Error Correction Model (VECM)**، وذلك لغرض دراسة السلوك الحركي للنموذج من جهة وتعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل من جهة أخرى.

D(SELF) = **- 0.0250588441934***(SELF(-1) - 0.604341564271*GDPPC(-1) - 0.310869530135*CHOMAGE(-1) - 28.3819936812) + 0.842089586385*D(SELF(-1)) - 0.382307338524*D(SELF(-2)) - 0.00857065589575*D(GDPPC(-1)) - 0.0315019036586*D(GDPPC(-2)) + 0.0414254082952*D(CHOMAGE(-1)) + 0.0287868676282*D(CHOMAGE(-2)) - 0.102753445823

من المعروف أن نموذج متجه تصحيح الخطأ يقوم بتقدير العلاقات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ وفترات الإبطاء الزمني وكذلك درجة تكامل المتغيرات، بحيث تبين هذه النتائج بأن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ في معادلة النمو الاقتصادي معنوية **(P= 0.0326)** أصغر من **0.05** وسالبة والتي بلغت **(- 0.025059)** وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما يعني أن هناك آلية تعديل بين التوازن في المدى القصير والتوازن في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له.

- **المرحلة الرابعة: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS**

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Least Squares Method) تحصلنا على النتائج التالية:

SELF = 28.09526 - 0.146129 GDPPC + 0.376243 UMPL
(0.0000) (0.0801) (0.0000)
R^2 = 0.930579

2.3. عرض نتائج الدراسة:

انطلاقا مما سبق وعلى أساس الاختبارات التي تم الاعتماد عليها، يمكن القول بأن التحليل الإحصائي يعتمد على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج النظرية والإحصائية من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من مدى موافقتها لها بالإضافة إلى مجموعة من المعايير والاختبارات الإحصائية. وبناءا على هذه النتائج نستخلص بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي يقترب من 1 هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين مؤشر العمل لحساب الخاص والذي يعبر عن المقاولاتية والمتغيرات الاقتصادية المفسرة. أما نتائج تقدير المعادلة الموضحة أعلاه تبين ما يلي:

- المعلمة موجبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى 5 % .
- بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي والممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو معنوي وسلبي عند مستوى **5 %**، أي أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والمقاولاتية وهذه النتيجة عكس لما جاء في النظرية الاقتصادية وبالتالي نفي الفرضية الأولى، إلا أنها توافق بعض الدراسات السابقة والتي كانت نتائجها تشير إلى وجود علاقة سلبية بين هاذين المتغيرين خاصة في البلدان النامية والجزائر تعد إحدى تلك الدول.
- أما فيما يخص معدل البطالة كانت النتيجة تعبر عن وجود علاقة طردية ايجابية بين هذا المتغير وبين النشاط المقاولاتي وبمعنوية إحصائية عند المستوى **5%**، أي قبول الفرضية الثانية وهذا يعني أن زيادة معدلات البطالة تساهم في رفع مستويات النشاط المقاولاتي في الجزائر، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية. وبالتالي فإن زيادة معدلات البطالة وقلة مناصب العمل في القطاع العام والخاص تدفع الشباب العاطل بالتوجه نحو العمل لحساب الخاص والعمل الحر أو ما يسمى بالبحث عن الفرصة البديلة، أي أنها تعمل كمحفز للدخول في النشاط المقاولاتي.

خاتمة:

يختلف مستوى النشاط المقاولاتي من بلد إلى آخر وهذا على حسب طبيعة العوامل التي تؤثر فيه، فكما ذكرنا سابقا أن هذه العوامل تتنوع ما بين عوامل اقتصادية واجتماعية، ثقافية، مؤسساتية وشخصية. ونظرا لأهميتها باعتبارها محددات يتوقف عليها النشاط المقاولاتي زاد اهتمام الباحثين وصانعي السياسات بدراسة أثرها على المقاولاتية، ومن ثم فإن تحديد محددات المقاولاتية مسألة حاسمة في كل من البلدان المتقدمة والنامية من أجل تصميم السياسات المناسبة التي تهدف إلى رفع مستوى النشاط المقاولاتي، والذي بدوره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد فرضت التغيرات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة إعادة النظر في نموذج التنمية الخاص بها والذي اعتمد لعقود من الزمن على عائدات النفط، فهي تساعد على الانتقال تدريجيا من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعا من خلال تشجيع النشاط المقاولاتي. وعليه قمنا في هذه الدراسة بالتعرف على مختلف محددات المقاولاتية ومعرفة ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية على النشاط المقاولاتي في الجزائر وذلك بالاعتماد على عاملين أساسيين هما معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020، وباستخدام منهجية التكامل المشترك وتطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كانت النتائج تشير إلى وجود علاقة عكسية وسلبية بين كل من المقاولاتية والنمو الاقتصادي، والعكس بالنسبة للبطالة والمقاولاتية (أي وجود علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين)، حيث أن زيادة معدلات البطالة وقلة مناصب العمل في القطاع العام والخاص تدفع الشباب العاطل بالتوجه نحو العمل لحساب الخاص.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المقاولاتية تعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي لأنها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستغلة في الاقتصاد، وتلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول، وهناك فرص استثمارية متنوعة في الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته الإنتاجية إلا أنها غير مستغلة كما ينبغي. وعليه يمكن إعطاء بعض التوصيات المهمة في هذا المجال، حيث أن كل من النشاط الزراعي وقطاع الخدمات له دور في تعزيز النشاط المقاولاتي في الجزائر، وذلك يكون من خلال تدخل الحكومة في:

- تحرير الجهاز المصرفي وتسهيل الحصول على القروض عن طريق إتباع سياسات إستراتيجية.
- إصلاح بيئة الأعمال وذلك من خلال سن قوانين تساعد على مزاولة الأعمال وحماية حقوق الملكية.
- فتح مجال الاستثمار في قطاع الخدمات.
- تقديم تحفيزات مادية ومعنوية للشباب بهدف تشجيعهم على الاهتمام بالقطاع الزراعي.
- العمل على نشر الثقافة المقاولاتية بين الشباب وذلك من خلال إدراج التعليم المقاولاتي في الجامعات ومراكز التكوين المهني.

قائمة المراجع:

- Castaño, M. S. (2015). The effect of social, cultural, and economic factors on entrepreneurship. Journal of Business Research.
- Dvouletý, O. (2017). Determinants of Nordic entrepreneurship. Journal of Small Business and Enterprise Development.
- Fayolle, T. V. (2005). Paradigmes et l'entrepreneuriat. Revue de l'entrepreneuriat, Vol 4, n 1.
- Gedeon, S. (2010). What is Entrepreneurship? Entrepreneurial practice review, volume 1, issue3.
- Gnyawali, D. R. (1994). Environments for entrepreneurship development: key dimensions and research implications (Vol. 18(4)). Entrepreneurship theory and practice.
- Halicioglu, F. a. (2015). Testing the impact of unemployment on selfemployment: Evidence from OECD countries. ProcediaSocial and Behavioral Sciences.
- K. P Arin .(2014) .Revisiting the determinants of entrepreneurship: A Bayesian approach) (Vol.41(2)) .Journal of Management.
- Loue, E. M. (2006). Les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel. Suisse: Haute école de gestion (HEC) Fribourg: Le 8 éme congrés international Francophone (CIFE PME): L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales.
- M Adusei .(2016) .Does Entrepreneurship Promote Economic Growth in Africa ? (Vol.28 (2)). African Development Review.
- M Minniti .(2010) .Female entrepreneurship and economic activity. (Vol.22(3)).The European Journal of Development Research.
- Madsen, J. B. (2003). Inflation and investment. Scottish Journal of Political Economy.
- Maria Saberi, A. H. (2018). The moderating role of governmental support in the relationship between entrepreneurship and economic growth: A study on the GCC countries. Journal of Entrepreneurship in Emerging Economics.
- Pilkova. A, H. M. (2017). Entrepreneurship Development in Slovakia. In: Sauka A., Chepurenko A. (eds) Entrepreneurship in Transition Economies: Societies and Political Orders in Transition.Springer, Cham.
- R. Sternberg .(2005) .Determinants and effects of new business creation using global .(Vol. 24(3)). Small business economics.
- Robert D. Hisrich, M. P. (2017). Entrepreneurship. New York: Published by McGrawHill Education, tow Penn Plaza.
- Rusu, V. D. (2017). Entrepreneurial activity in the EU: An empirical evaluation of its determinants (Vol. 9(10)). Sustainability.
- S. C Parker .(2004) .Explaining international variations in selfemployment: evidence from a panel of OECD countries .Southern Economic Journal.
- Sarimah Hanim Aman Shah, A. R. (2010). Entrepreneurship second edition. Malaysia: Oxford Fajar, Kuala Lampur.

- Zaki, I. R. (2016). Entrepreneurship impact on economic growth in emerging countries (Vol. 7(2)). The Business and Management Review.
- أبو حفص حبيبة. (2019). التعلم المقاولاتي.... طريق لنشر الفكر المقاولاتي. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 04.
- أحمد محي خلف صقر. (2020). المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ. مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- أحميدة مالكية، مختار عيواج. (2021). التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نموذجي مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال.
- المبيريك الشميمري. (2019). مبادئ ريادة الأعمال المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المختصين. الرياض: نشر وتوزيع العبيكان.
- بن شيخ عبد الناصر، بن علية لخضر. (2019). منظومة المقاولاتية في الجزائر. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية.
- بودرة فاطمة. (2022). فعالية الوكالة الوطنية لدعم ةتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائردراسة تحليلية. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.
- بوطرفة رشيد، صغير عماد. (2020). أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية عرض تجارب دولية ناجحة. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.
- حبالي عبد المجيد، معاريف محمد. (2021). محددات المقاولاتية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2000 2019 (المجلد 07). جامعة سعيدة، الجزائر : مجلة مجاميع المعرفة.
- رزيقة مخوخ. (2020). المقاولاتية كألية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (المجلد 4). مسيلة، الجزائر: Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE.
- ساسي محمد الأمين. (2020). المقاولاتية والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة. جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .
- عبد الرزاق بن علي، هدى شهيد. (2018). المقاولاتية وأثرها على النمو الاقتصادي في تركيا خلال 20092016. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 08/ العدد: 15 مكرر.
- عميروش بوشلاغم، ياسين العايب. (2017). تقييم المحيط والنشاط المقاولاتي في الجزائر. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي: مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنويع االقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- لفقير حمزة. (2017). روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج. جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات.